مساعد رئيس هيئة الرقابة الإدارية خلال جلسة «ما بعد كوفيد»

هكذا انتصرت مصر على الوباء

أكد اللواء خالد عبد الرحمن مساعد رئيس هيئة الرقابة الإداريـة أن مصر من الـدول التى اتخـذت العديد من الإجـراءات لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، ليس فقط على المستوى الاقتصادى أو الاجتماعى، ولكن أيضاً تعاملت الدولة المصرية بشكل كبير مع المستوى المؤسسى وتعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد تماشياً مع التوصيات الصادرة عن الجهات الدولية فى هذا الشأن، وذلك باعتبار قضايا الحوكمة ومكافحة الفساد قضايا تقاطعيه فى كافة الإجـراءات التى تتخذها الدولة المصرية. ويعرض هذا الجزء للإطار المؤسسى للتعامل مع أزمة فيروس كورونا وأهم الإجـراءات التى اتخذتها الدولة المصرية والمتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد.

وأضاف خلال كلمته فى جلسة «ما بعد كوفيد» التى انعقدت ضمن فاعليات المؤتمر أن لدى الدولة المصرية إطاراً مؤسسياً للتعامل مع الأزمات والكوارث متمثلاً فى قطاع إدارة الأزمـات والـكوارث بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الـوزراء، بالإضافة إلى اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية عدد من الوزارات المعنية، كما يمثل مجلس المحافظين برئاسة رئيس مجلس الوزراء الآلية التى يتم من خلالها التعامل مع الأزمـة فى المحافظات، حيث يتولى المجلس مناقشة القرارات الصادرة عن اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث ومتابعة تنفيذها فى المحافظات، أما فيما يتعلق بالسلطة التشريعية؛ فتتابع لجنتا الصحة بمجلسى النواب والشيوخ بصورة دورية أداء الحكومة فيما يتعلق بكافة القرارات المتعلقة بالأزمة، سواء القرارات الصحية، أو الـقـرارات المتعلقة بتوفير اللقاحات، وأماكن تقديم اللقاحات، وسبل تيسير توفير اللقاح للمواطنين.

لدى الدولة المصرية إطاراً مؤسسياً للتعامل مع الأزمات والكوارث متمثلا فى قطاع إدارة الأزمات والكوارث بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء، بالإضافة إلى اللجنة العليا لإدارة الأزمات والكوارث برئاسة السيد رئيس مجلس الوزراء، وعضوية عدد من الوزارات المعنية

ولـقـد شـكّل الانـتـشـار الـسـريـع لفـيـروس كـورونـا صدمة للدول، الأمر الذى جعل الحكومات تقوم بتنفيذ سياسات سريعة للاستجابة لهذا الانتشار. ونتيجة لحالة الإرباك العالمية التى سببها انتشار فيروس كورونا؛ اتجهت العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والجهات المانحة لتقديم توصيات للحكومات بشأن السياسات والإجراءات التى يجب تبنيها للتعامل مع التداعيات الاقتصادية والمالية للجائحة، والتخفيف من حدتها، ولقد كانت مصر إحدى الدول التى حرصت على نشر كل ما يتعلق بالحزم التحفيزية التى تم تبنيها استجابة للجائحة، سواء للأفراد أو للشركات، أو للقطاعات الأكثر تضرراً، وذلك من خلال «مرصد إجراءات كوفيد-١٩» الـذى تم نشره من خـلال وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية ليرصد كافة الإجراءات التى اتخذتها الدولة.

وأضـاف أنه فى إطار حرص الدولة المصرية على تعزيز الشفافية المتعلقة بـالإجـراءات المتخذة خـلال الجائحة، ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، قامت مصر بإنشاء مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المـرأة خلال جائحة فيروس كورونـا المستجد. وتعد مصر من الـدول الرائدة فى العالم التى أنشأت مثل هذا المرصد. وقد قام المجلس القومى للمرأة بإعداد ورقة سياسات تتضمن تحليل الوضع الراهن للمرأة والتدابير المقترحة للاستجابة فى ظل انتشار الفيروس، فى إطار أثره على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية، والعنف ضد المـرأة، والتمثيل فى صنع القرار أثناء إدارة الأزمـات، والتأثير على الفرص الاقتصادية، وتعزيز البيانات والمعرفة. ولقد أدى التركيز فى اتخاذ السياسات والإجراءات الموجهة للمرأة إلى إشادة هيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى بالإجراءات التى اتخذتها الدولة المصرية، وذلك فى تقرير حول رصد الاستجابة العالمية المتعلقة بالنوع، مع التركيز على دول شمال أفريقيا وغرب آسيا. فقد أشار التقرير أن مصر احتلت المرتبة الأولى فى دول شمال أفريقيا وغرب آسيا من حيث التدابير والإجـراءات التى اتخذتها فى مجالات ثلاثة هى «الحماية الاقتصادية للمرأة، والرعاية غير مدفوعة الأجر، ومناهضة العنف ضد المرأة».

حرصت الدولة المصرية على الاستخدام الكفء للتكنولوجيا، من خلال آليات واضحة تتيح الخدمات المختلفة، وتعمل على تقليل فرص الفساد. فضلاً عن ذلك؛ فقد سعت الحكومة المصرية إلى وجود وتطبيق معايير واضحة وشفافة لتحديد متلقى اللقاحات ذوى الأولوية، وهو ما اتبعته وزارة الصحة المصرية لضمان التوزيع العادل للقاح

فى إطار حرص الدولة المصرية على تعزيز الشفافية المتعلقة بالإجراءات المتخذة خلال الجائحة، ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، قامت مصر بإنشاء مرصد السياسات والبرامج المستجيبة لاحتياجات المرأة خلال جائحة فيروس كورونا المستجد. وتعد مصر من الدول الرائدة فى العالم التى أنشأت مثل هذا المرصد

كما حرصت الحكومة المصرية على توافر آليات الشكاوى المتعلقة بجائحة كورونا، ومن ثمّ؛ عملت منظومة الشكاوى الموحدة التابعة لمجلس الوزراء على استقبال الشكاوى المتعلقة بالجائحة سواء من مؤسسات أو أفراد، والتعامل معها والرد عليها. وتوفر منظومة الشكاوى للمواطنين فرصة التقدم بالشكوى من خلال البوابة الإلكترونية للمنظومة.

وتماشياً مع التوصيات الصـادرة عن الجهـات الدولية؛ حرصت الدولة المصرية على الاستخدام الكفء للتكنولوجيا، من خلال آليات واضحة تتيح الخدمات المختلفة، وتعمل على تقليل فرص الفساد. فضلاً عن ذلك؛ فقد سعت الحكومة المصرية إلى وجود وتطبيق معايير واضحة وشفافة لتحديد متلقى اللقاحات ذوى الأولوية، وهو ما اتبعته وزارة الصحة المصرية لضمان التوزيع العادل للقاح.

حرصت وزارة الصحة على إطلاق تطبيق «صحة مصر» الذى يتضمن معلومات وبيانات محدثة حول الفيروس ومدى انتشاره، وإرشـادات تتعلق بالتعامل مع الفيروس فى حالة الإصابة به، أو فى حالة مخالطة أحد المصابين، كما يقدم التطبيق الخدمات التى يمكن الحصول عليها من الوحدات الصحية المختلفة، بالإضافة إلـى آلية الإبـلاغ فى حالة الاشتباه بالإصابة بالفيروس.

وتم إطلاق موقع رسمى لتلقى طلبات التسجيل للحصول على اللـقـاح، وتحـديـد الفئات ذات الأولـويـة من خلاله، تضمنت الفئات ذات الأولوية «العاملين بالقطاع الطبى، كبار السن، أصحاب الأمراض المزمنة»، ولم تكتف وزارة الصحة بالموقع الإلكترونى فقط، بل قدمت خدمات من خلال الخط الساخن للفئات التى لا يمكنها التسجيل من خلال الموقع الإلكتروني. والجدير بالذكر أن حملة ١٠٠ مليون صحة التى تم إطلاقها فى عام ٢٠١٨ ساهمت بصورة كبيرة فى نجاح هذه المنظومة من خلال وجود قاعدة بيانات متكاملة للأشخاص أصحاب الأمراض المزمنة.

كما أطلقت وزارة الصحة والسكان المصرية تطبيق «جواز السفر الصحي»، والـذى يتم استخدامه لأغـراض السفر المختلفة، ولمنع الفساد يجب التسجيل على التطبيق من خلال الرقم القومى أو جواز السفر، والتطبيق مرتبط بمنظومة التسجيل الخاصة باللقاح للتعرف على عدد ونوع الجرعات التى حصل عليها الشخص وتاريخ الحصول عليها.

وفيما يتعلق بتوصيات المنظمات الدولية الخاصة بتقوية نظم الإدارة العامة والمشتريات والإدارة المالية العامة لتعزيز الرقابة الجيدة على عمليات التخطيط وتخصيص الموازنات للتعامل مع الجائحة، وتعزيز الرقابة على الصرف، ونشر توزيع المخصصات المالية الموجهة للتعامل مع الأزمة لضمان وجود مساءلة وشفافية فى توزيع المخصصات، كان لمصر مجموعة من الإجـراءات التى هدفت إلى التوزيع العادل والشفاف للمخصصات المالية الموجهة للتعامل مع الأزمة، بالإضافة إلى وجود قواعد صارمة للتعامل مع المشتريات العامة للحد من الفساد.

كما حرصت الحكومة المصرية على إطـلاق العديد من حملات التوعية للمواطنين بشأن التعامل مع الفيروس، وذلك بالتعاون مع وسائل الإعلام المختلفة، ووسائل التواصل الاجتماعي.

وقـال اللـواء خالد أنه فى إطـار مكافحة فيروس كورونا المستجد أطلقت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، بالتعاون مع «مؤسسة تروس مصر» وهى إحدى منظمات المجتمع المدنى، وبمشاركة عدد كبير من أصحاب ورؤساء الشركات، حملة «مصر هتعدي» كأول مبادرة شعبية لمواجهة آثار كورونا الاقتصادية بهدف دعم الفئات الأكثر تأثراً، عبر تحفيز القطاع الخاص، للحفاظ على العمالة وعدم المساس بها.